انفتاح النص الحجاجي على فضاء المعرفة اللسانية
تقنية الإحالة نموذجا

الدكتور بوعرعارة محمد

المركز الجامعي تيسمسيلت ـ الجزائر

يعتبر الحجاج من النظريات التي ولدت من رحم تطور المعرفة العلمية داخل البحث اللساني، وبالتحديد البحث في اللغة باعتبارها وسيلة توصيل وبلاغ، وفكرة الحجاج في جوهرها فكرة بلاغية هدفها الإقناع، تعتمد على وسائل وتقنيات مختلفة؛ فمن البلاغة تعتمد على البيان ومن اللسانيات تعتمد على الإحالة، ومن الفلسفة تعتمد المنطق...وبالاعتماد على هذه التقنيات يعتبر الحجاج فضاءً مفتوحا على مختلف المعارف الإنسانية بل قد تعددت مجالاته فصار يُعتمد في التربية والقضاء والدين...وبذلك الاهتمام وتلك المزية صار تحت طائلة البحث التداولي لكون هذا الأخير يولي أهمية كبرى لأقطاب العملية التواصلية...يمضي البحث منقبا في تقنية لسانية تعرف بالإحالة، وفحوى الإشكالية يستنطق دلالة الإحالة في كونها تجعل الحجاج ناجحا ومحققا أم لا تجعله كذلك؟ ثم كيف نعتمد على الإحالة حجاجيا في توصيل الرسالة إلى المتلقي؟ .

الكلمات المفتاحية: المبدع، الحجاج، الخطاب، انفتاح النص، نحو النص، المتلقي، المعرفة اللسانية، الإحالة، الإقناع، اللسانيات، الرسالة.

Abstract

The argumentation is considered as one of the theories that were born from the womb of the development of scientific knowledge within the linguistic research, specifically research in the language as a means of announcement and communication, and the idea of argumentation is in its essence a rhetorical idea aimed at persuasion, depending on various methods and techniques; of rhetoric depending on statement and that of linguistics based on referral, and of philosophy depending on logic. Relying on these techniques, argumentation is considered as an open space for diverse human knowledge, but has multiple fields and became dependent on education, justice and religion. Thus, these interest and privilege have become subjects to pragmatic research, because the latter attaches great importance to the poles of the communication process... The research proceeds investigating into the semantic technique as a referral. And the issue substance questions the referral significance in

تاريخ تسليم البحث: 07 أكتوبر 2015.

تاريخ قبول البحث: 15 ديسمبر 2015.

that it makes either argumentation successful and achievable or not? Then, how do we rely on the referral of argumentative to deliver the message to the recipient?
Keywords: scientific knowledge, open space, referral, communication process

- **النص الحجاجي:**

تشير عبارة « النص » بالمعنى اللغوي العام. كلاًّ من كلام، يعبّر عن مقصود من رسالة ما يتوجّه بها المخاطِب إلى المخاطَب، وقد يتعدى مفهومه ليتداخل مع معنى الخطاب من حيث الدلالة العامة، لا من حيث الدلالة المقصودة بذاتها ضمن الحقول المعرفية المتخصصة، وبالتالي بينهما علاقة عموم وخصوص لمن يفرّق بينهما، ويتشكل النص في صورتين كتابية (خطية) وشفاهية (شفوية)، ويعتمد على الموروث اللغوي للمتكلم ضمن دائرة محيطه الاجتماعي والثقافي والإيديولوجي...

وتشير عبارة « حجاج » إلى الإثبات ضمني لعبارة النص (الكلام مهما كانت صورته) داخل التواصل اللغوي؛ إذ كل ملفوظ يحمل حجة (لغوية، منطقية، فقهية، فلسفية...) بمعناها الواسع لا بمعناها الاستدلالي، أي: مجموع قول القائل، وما أضمر في هذا القول ولو كان لفظا واحدا؛ فإذا قلنا مثلا: طارق. يتساءل المخاطَب: ما به؟ أو من يكون؟ أو أين هو؟ بحسب المقام والسياق الذي يرد فيه، وبالتالي نقدم له حجة قولية في إجابتنا له.

إذن النص الحجاجي هو فعل القول ضمن سياق معرفي ما، يتحقق باللغة ويعتمد عليها ولا ينفصل عن المعرفة التي تشكل طبيعة الخطاب في حدود ما تسمح به المعرفة اللسانية باللغة ضمن حدود المجتمع الذي يصدر عنه ذلك الخطاب.

- **المعرفة اللسانية:**

اللسانيات لم تعد فقط الدراسة العلمية للغة البشرية، بل هي المعرفة باللغة للّغة ضمن المحيط الاجتماعي الذي نحقق فيه التواصل بكل أشكاله المختلفة (أدبيا، ثقافيا، اجتماعيا...) وبالتالي تصير المعرفة اللسانية هي هذا الكل الذي تشكله ثقافة المتكلم والمتلقي على حد سواء.

- **التواصل ونمط الخطاب:**

كثيرا ما نربط عملية التواصل بخطاطة جاكبسون، وهذا الربط في عمومه يمثل حقيقة معرفية واضحة لدينا لتصور العملية في مجملها نظريا، لكننا نغفل عن حقيقة معرفية أخرى أثناء تناولنا عمليا لتلك الخطاطة، وهي أن اللغة هي التي تفرض علينا استخدام عباراتها وكلماتها لتحديد الغاية من التواصل، أي: الرسالة دون تجريدها من واقع اللحظة التي نتحدث فيها وعنها وبالتالي ينبغي مراعاة الاستخدام أثناء تصوّرنا لمدركات الخطاب، وهو ما دعا إليه

ديكرو لإدماج مكون تداولي في القدرة اللسانية، وتقبّل القيم الإيحائية Valeures illocutoires من بين الدلالات المحتملة الورود في الإرسالية؛ مع تضافر أو تماسك العلاقة بين اللغة والكلام؛ فاللغة لا تتحقق أو تتحول إلى كلام أو نص أو خطاب إلا بفعل عملية القول ذاته، لكونها تمثلا نظاما مخزونا في الذاكرة.

لقد تولى اللسانيون دراسة الخطاب لكونه يمثل فعلا لغويا يمارسه المرسل والمتلقي يقع بين شكلين من عناصر تحققه، الملفوظ والمكتوب، ويتجسد فعليا بواسطة اللغة عن طريق التكلم فهي وسيلته، ويذهب هاريس إلى تعريفه بأنه "ملفوظ طويل أو هو متتالية من الجمل تتكون من مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض"[(1)].

ومن هذا التعريف ندرك عدم التمييز بين المكتوب والمنطوق، وداخل هذا الخطاب مهما كان شكله تبرز مجموعة العناصر المختلفة التي تحدد عملية التواصل، فهو إذن يشتغل ضمن دائرة تحقيق العلاقة بين المرسل والمتلقي بتفعيل آليات منهجية إحداها تمثل ما يسمى بالإحالة كآلية من آليات الخطاب، ولا يعني هذا تجاهلها ضمن دائرة النص، خصوصا إذا اعتبرنا أن النص والخطاب يشتركان في الإخبارية والقصدية من وجهة نظر من يراهما كذلك، كالباحث مايكل ريفاتير (M. Riffaterre) مثلا.

● **نظرية الحجاج:**

في الدراسات اللغوية القديمة كان يعدّ الحجاج ضمن تصورات البحث البلاغي الكلاسيكي القديم، ويصنف على أنّه جزء من منظومة فكرية بلاغية هدفها تقديم الحجج لإقناع المخاطب؛ مما جعله يستعير مرجعيته من المنطق العام الذي وضعه أرسطو، ولم يقتصر البحث في مسائل الحجاج على الدراسات الكلاسيكية، بل وحتى بعض الدراسات الحديثة إلى عهد قريب عدّته مبحثا من مباحث البلاغة الجديدة.

ولكن مع أبحاث اللغوي الفرنسي "أزفالد ديكرو" توجه البحث وجهة جديدة تميزت بإدراج البحث الحجاجي ضمن تصورات البحث اللساني عموما، بمعنى: صارت أبحاث النظرية الحجاجية لسانية محضة، " تهتم بالوسائل اللغوية، وبإمكانات اللغة الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلم وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما. تمكّنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية؛ ثم إنها تنطلق من الفكرة الشائعة التي مؤداها: إننا نتكلم عامة بقصد التأثير(...) فاللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهرية وظيفة حجاجية وبعبارة أخرى هناك مؤشرات عديدة لهذه الوظيفة في بنية الأقوال نفسها "[(2)].

ويعني ذلك أن أي خطاب نتوجه به يحمل ضمنيا صفة حجاجية، مما يجعلنا نفرّق بين معنى الحجة كونها تنتمي إلى نظام استدلالي منطقي، أو كونها تنتمي إلى نظام لغوي محض وبصورة أوضح تختلف طريقة استدلال المنطقي عن طريقة استدلال اللغوي، وإن كان الاستدلال في عمومه هو الوصول إلى معرفة ما مأخوذة أو مستمدة من معارف أخرى سابقة، وقد عرّفه الجرجاني بأنه: "تقرير الدليل لإثبات المدلول من الأثر إلى المؤثر، أو من المؤثر إلى الأثر، أو من أحد الأثرين إلى الآخر"[3].

فالتكلم عامة يهدف إلى غاية الهدف منها استمالة السامع ليستجيب لنا، وتتم تلك الاستمالة بطرق متعددة يفرضها النظام اللغوي والظروف المحيطة به، وإذا تحققت عملية التواصل يعني ذلك أن الحجة الكلامية قد تحققت، وبذلك تحققت الوظيفة الحجاجية "لأنّ التسلسلات الخطابية محددة لا بواسطة الوقائع Les Faits المعبر عنها داخل الأقوال فقط، ولكنها محدّدة أيضا وأساسا بواسطة بنية هذه الأقوال نفسها، وبواسطة المواد اللّغوية التي تم توظيفها وتشغيلها"[4].

فكل عنصر داخل منظومة النص أو الخطاب يؤدي وظيفة واحدة عامة، ووظيفة أخرى خاصة، فأما وظيفته الخاصة فهي متعلقة أساسا بالوضع اللغوي الذي أنيط به، وأما وظيفته العامة فهي مشتركة بين جميع العناصر، وهي وظيفة واحدة ووحيدة، إنه يحيلنا إلى شيء ما، إنها وظيفة الإحالة.

- **المعيّنات:**

لقد أعادت "أوريكيوني" صياغة نموذج التواصل لدى "رومان جاكبسون" فأدخلت ما يسمى بنموذج التأويل ونموذج الإنتاج، وفي نموذج الإنتاج أي: إنتاج الملفوظات يمكن أن يكون الخطاب لسانيا محضا وقد يتحول إلى رمز يستدعي التأويل، لذلك يجب على القارئ التموضع مكان المخاطِب والمخاطَب لفهم محتوى الرسالة المعنية بالتواصل، مما يعني تداخل ما هو إيديولوجي بما هو سلوكي بما هو حالي لتفعيل محتوى الرسالة ويعني ذلك تحقيق فعل التكلم عن طريق الوحدات المختلفة (وحدات نص / وحدات خطاب) أي: وضع العلامات والإشارات في مكانها المفترض والمقبول، وهنا تأتي المحددات أو المعينات التي يستدعي استعمالها توظيفا دلاليا مرجعيا مُهما داخل التواصل نفسه.

تمتلك المعينات قيمة مرجعية مهمّة في فعل التواصل يستدعي ضرورة البحث في المعنى وتحقيقه؛ فالمعينات بحث في شبكة الضمائر المحيلة على الوظائف اللغوية كما هو بحث في أسماء الإشارة والظروف فهي (المعينات) التي تمنح الخطاب مرجعيته.

ميّز اللغوي والفيلسوف الأمريكي شارل موريس بين ثلاث مجالات للإحاطة بأي لغة كانت، فذكر علم التراكيب الذي يهتم بعلاقات الأدلة فيما بينها، وعلم الدلالة الذي يعالج علاقات الأدلة بالواقع، ثم التداولية التي تهتم بالعلاقات القائمة بين الأدلة ومستعمليها؛ مما يعني تحقيقا فعلا لمعنى الكلام الذي ننتجه، ومن ثم نستطيع القول بأن التداولية تمثل رحما موصولا لعلاقة علم التركيب بعلم الدلالة.

وإذا كان الأمر كذلك فإن عناصر أو موضوعات علم التركيب لصيقة بعناصر وموضوعات علم التداولية، وحيث أن التركيب يمثل الصورة الجسدية للغة، كان الاستعمال يمثل صورة الاستعمال داخل تلك الصورة الكبرى.

والتركيب نعني به في هذا البحث النحو الذي يسعى إلى تأطير لغة المتكلم ضمن منظومة التواصل اللغوي، إنه النحو الوظيفي بما يحمله من عناصر لغوية تجسد تلك اللغة في الواقع.

- **الإحالة:**

يعرّف الباحث اللغوي "دي بوجراند" الإحالة على أنها "العلاقة بين العبارات من جهة والأشياء والموقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات"(5)، ويقتصر التعريف هنا على إثبات العلاقة بين العالم الخارجي والكلمات التي تشير إليه، بينما يغفل دور الإحالة داخل النص الخطابي.

وفي تعريف برينكر كلاوس توسع أكثر لمفهوم الإحالة، حيث يدخل في التعريف عناصر جديدة مهمة لها علاقة بالنص مباشرة، وعلاقة بما هو خارج النص، يذكر عنه الباحث أحمد عفيفي: "الإحالة علاقة معنوية بين ألفاظ معينة وما تشير إليه من أشياء أو معان، أو مواقف تدل عليها عبارات أخرى في السياق، أو يدل عليها المقام، وتلك الألفاظ المحيلة تعطي معناها عن طريق قصد المتكلم"(6).

فقد أدخل الباحث جملة من العناصر التي تساعد في تحديد القصد من الخطاب، فالعلاقة المعنوية بين الألفاظ تؤدي حتما إلى انسجامه بحيث يحيل معنى اللفظة إلى اللفظة التي تليها أو تسبقها توازنا تركيبيا من جهة، ومن جهة أخرى رسم العلاقة المحورية بين الدلالات المعجمية للألفاظ وما تشير إليه في العالم الخارجي، سواء كان ذلك المحال عليه أشياء مادية محسوسة ومدركة بالإبصار، أو هي معاني مجردة ذهنية متعلقة بالتصورات العقلية، أو هي إشارات إلى مواقف وأحداث ضمن سياقات.

لقد "نالت الإحالة في أدبيات النحو الوظيفي دراسات واسعة (ديك 1978، رايكوف 1992، المتوكل 1995...) فالإحالة فعل تداولي تعاوني بين متكلم ومخاطب في بنية تواصلية معينة (...) حيث يحيل المتكلم المخاطب على ذات بواسطة حد فهي ترتبط بمخزون المخاطب

كما يتصوره المتكلم أثناء التخاطب"[7]، أي: إن عملية التواصل لا تتم إلا في نظام يسمح بوجود علاقة تصورية ما غير مفترضة وإنما تواضعية بين المتخاطبين، وتتحدد قيمة الإقناع بمدى وعي المتكلم بالمخزون اللغوي الذي يفترض أن يمتلكه المخاطب، والإحالة كما هو معلوم تتم بوسائل لغوية متعددة يتم انتقائها من لغة الجماعة التي تتواصل ضمن محيط واحد، وبعبارة أخرى: من مجتمع لغوي واحد مثالي متجانس.

وتتم الإحالة بواسطة الضمائر مثلا، أو عن طريق اسم أو مركب اسمي وفقا لتقديرات المتكلم، ولذلك حين يتم التواصل بين متخاطبين يجب على المتكلم أن يقتصر في كلامه على ما يسمح بتلك العملية دون أن يطنب، وبعبارة أوضح أن لا تفوق المعلومات حجم الرسالة وتقتضي عملية الإحالة حتى تتم الرسالة اللغوية على الوجه الذي يقتضيه الخطاب:

- وجود مخاطب يتوجه إليه الخطاب، وموقف تواصلي معين يفترض سياقا ما.

- تخضع عملية الإحالة لـ كم المعلومات، أي: استخدام الوسائل بطريقة اقتصادية تكفي للتعرف على الذات المقصودة.

- أن لا يؤثر خطأها تأثيرا يخل بالتركيب اللغوي أو بدلالته، ومن ثم يبقى المعنى محصورا في المعارف العامة، والمواقف المعينة.

● تصنيف الإحالة:

يصنف "فون دايك" الإحالة تصنيفين، فيقسّمها إلى إحالة بنائية، وإحالة تعيينية، فيستعمل المتكلم الحد (ح) لتمكين المخاطب من بناء محال عليه للحد (ح) وإدراجه في نموذجه الذهني أي: المخاطَب لا يتصور الذات المحال عليها، فكأن المخاطِب يُبصّره بها ليضيفها إلى مخزونه الذهني، أما إحالة البناء فتتعلق بمحال عليه مخزون قبلا في ذهن المخاطَب الذي اختاره من بين جميع الذوات المخزونة في ذهنه[8].

وتنقسم إحالة البناء إلى إحالات متعدّدة بحسب ما يتضمنه الخطاب، ويستدعيه المقام الذي يسري فيه التواصل، لذلك نجد الإحالة السياقية، والإحالة المعرفية، والإحالة المقامية، والإحالة الاستدلالية.

ولكي نميز بين إحالة البناء وإحالة التعيين نمثل بمثال يوضح ذلك الفرق؛ كقولنا مثلا: التقيت أستاذا بالأمس يتحدث حديثا مميزا، ومررت به اليوم يكرر حديثه أن الشمس مقام عبودية من لا عبودية له.

حين نتأمل في هذا الخطاب نلمس فارقا بين شطر الجملة الأولى وشطر الجملة الثانية حيث أن الأستاذ هو ذات مجهولة بالنسبة إلى المخاطب، وبالمثل حديثه المميز، بينما في الشطر

الثاني صار الأستاذ (المحال عليه بالضمير في: به) وكذلك حديثه معلوما لدى المخاطَب، فالإحالة الأولى المجهولة هي إحالة بناء، بينما الثانية هي إحالة تعيين.

ويميز الأستاذ الخطابي بين نوعين من الإحالة اعتمادا على رأي للباحثين "هاليداي وحسن رقية"، الإحالة المقامية التي تتفرع إلى نوعين من الإحالات: إحالة قبلية، وإحالة بعدية، والإحالة النصية، ويضع لذلك خطاطة تشير إلى كون الإحالة المقامية هي إحالة إلى خارج النص، بينما الإحالة النصية تحيل إلى داخل النص.

ويشير إلى ملاحظة هامة مفادها أن كل العناصر اللسانية تمتلك إمكانية الإحالة والاستعمال وحده هو الذي يحدد نوعها، والإحالة المقامية تساهم في خلق النص، لكونها تربط اللغة بسياق المقام، بينما تقوم الإحالة النصية بدور فعال في عملية اتساق النص[9].

●الإحالة والإشارة:

تعدّ الإشارات بأنواعها المختلفة علامات تحيل إلى الواقع الحقيقي للغة، ولكن قد تخرج هذه الإشارات إلى الواقع غير اللغوي، وقد قررنا سابقا أن كل منطوق يبني أساسا إحالة ما خاصة به، فاللغة "توفر للمرسل الوسائل التي يمكنه بها أن يحيل إلى موقفه الشخصي؛ فكل فعل لغوي يحدث في مكان وزمان، ويمكن أن يستند إلى ذلك. يطلق على الظاهرة اللغوية التي تتيح هذا. الإشارة Deixis" [10].

وتختص الإشارة بتحديد الكيفيات التي تسيّق بها اللغات الطبيعية المنطوق والحدث الكلامي، وبالتالي تتحدّد المقولات الإشارية على أساس الشخص، والمكان، والزمان، كما توجد بالإضافة إلى ذلك أشكال أخرى للإشارات، منها: الاجتماعية والموقفية والخطابية، والخيالية[11].

نختار أثناء تواصلنا علامات نحتاجها بشكل محدّد تؤدي وظيفة حقيقة أو رمزية، بمعنى أننا نستدعي النظام المعجمي من داخل اللغة لنحيله إلى عالم خارجي بشكل إشاري رمزي يحيلنا إلى معاني أخرى، فلفظ الشمس في سياق كلامي محدّد مثل سياقنا السابق يشير إلى شيء / غير لغوي، وهكذا تنتقل الإشارة من مستوى معين حقيقي موضوع باللغة إلى مستوى إحالي خاص وغير محدد بالاستعمال.

يمكن أن ينظر إلى الإشارة على أنها علامة لغوية معجمية، وينظر إليها على أنها نوع من الإحالة تعمل على تيسير عملية التواصل.

وربما يميل الاستخدام الشائع إلى اعتبار مصطلحي الإشارة (Reference) والإحالة (Denotation) مترادفين، لكن تدقيق اللغويين في ماهية كل لفظ أفرز لهم فروقا جوهرية فالإشارة عند جون ليونز هي "العلاقة التي تربط بين تعبير ما، وما يشير إليه في المناسبات المعينة التي يقال فيها"[12]، فدلالتها دلالة خاصة وليست عامة لأنها "مقيدة بسياق القول"[13]؛

أما الإحالة في نظرهم فهي العلاقة التي تصل بين المتغيرات اللغوية والعالم، بصرف النظر عن السياق الخاص[14]؛ فعبارت مثل: خاتم النبيين، سيد المرسلين، أفضل الكائنات...تحيلنا إلى مفهوم عام وهو المعنى الوضعي بغض النظر عن المقصود بها على وجه التحديد، فالمحال عليه هو شخص موصوف بأنه سيّد جميع الرسل، وأنه أفضل المخلوقات، وأنه لا نبي بعده، أمّا إذا ارتكزنا على عقائدنا الإسلامية التي تدخل في إطار السياق الثقافي؛ فإن المشار إليه في التغيرات السابقة هو سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم[15]، وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (36) ﴾[16]

يفهم منه أن لا يكون الذكر كالأنثى، وكلّ من الذكر والأنثى في هذه الحال "مفهوم عام يصدق الأول منهما على كل ذكر، ويصدق الثاني على كل أنثى، بغض النظر عن السياق الوارد فيه، كما أن النفي (نفي أن يكون الذكر كالأنثى) عام من جميع الوجوه إذ ليس هناك في هذه الحال تخصيص.

وإذا نظرنا إلى الآية باعتبارها قولة في سياق، فسيكون المعنى حينئذ: ليس الذكر الذي كانت تطلبه امرأة عمران وتتخيل فيه كمالا قصاراه أن يكون كواحد من السدنة، كالأنثى التي وهبتها[17]، فالذكر "إشارة إلى ما سبق ذكره ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (35) ﴾[18]؛ فإن لفظة ما وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التّحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث"[19]، والأنثى إشارة إلى ما تقدّم ذكره صريحا في قوله: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (36) ﴾[20].

أما إذا التزمنا بالسياق، فإن الوحدات المعجمية لتلك الآية تحمل إشارات خاصة، وليست عامة، فيكون التقدير حينئذ: وليس جنس الذكر الذي ينتمي إليه ما طلبته امرأة عمران كجنس الأنثى الذي ينتمي إليه ما وضعته في خدمة بيت المقدس، فتكتسب الوحدة المعجمية (ذكر) تعبيرا خاصا لأنه منظور إليها من جانب معين ومراعى فيها اعتبار خاص، وهو انتماء ما طلبته امرأة عمران إليه، ولولا ذلك لما كان هناك مناسبة للإعلام باختلاف الذكر من الأنثى، ونفي أن يكون أحدهما كالآخر في هذه الآية[21]؛ فالسياق هو المحدد والمخصص غالبا، وهو يشمل سياق النص والسياق الخارجي بكل ما يحتويه من ملابسات تحيط بالقولة أو العبارة.

وانطلاقا من الفرق بين الإشارة والإحالة كان هناك نوعان من الترادف؛ الترادف الإشاري Referential Synonymy[22] وهو ما لا يتأتى إلا بمراعاة السياق الثقافي باعتباره أشد التصاقا

بالبحث التخاطبي والدلالي ومن أمثلته: الترادف الواقع بين أسماء الله الحسنى "كالرحمان والرحيم والملك والقدوس والسلام...وقد فطن إليه بعض علماء التراث؛ وإن لم يعرف عندهم بهذا الاسم، فأطلقوا على الألفاظ المترادفة إشاريا بأنها مترادفة في الذات ومتباينة في الصفات. وقد أطلق عليه بعضهم اسم المتكافئة: "وأسماء الله تعالى وأسماء رسوله صلى الله عليه وسلم من هذا النوع، فإنك إذا قلت: إن الله غفور رحيم قدير، تطلقها دالة على الموصوف بهذه الصفات"[23] ثم الترادف الإحالي وهو اتفاق لفظين أو أكثر في المحال عليه، كإطلاق لفظ الأسد والليث والغضنفر التي تحيل جميعها على ذلك الحيوان المعروف، فالألفاظ المترادفة إحاليا ذات دلالة عامة مطردة ولا تتقيد بسياق معين.

●دور الإحالة:

تسهم الإحالة في:

- اتساق الخطاب وضمان استمراره عن طريق ربطه بنموذج ذهني واحد متماسك من بداية الخطاب إلى نهايته.
- ضمان عملية التواصل بسبب اتفاق المتخاطبين على مجال واحد للخطاب[24].
- قادرة على وضع جسور للتواصل بين أجزاء النص المتباعدة، والربط بينها ربطا واضحا، فهي تؤدي إلى التحام النص من الناحية المفهومية.
- تؤدي إلى مبدأ الاقتصاد والثبات المعنوي.
- تؤدي إلى مبدأ الدقة الدلالية حيث يشير اللفظ إلى ذات أو معنى[25]، وإن كانت هذه الدقة لا تظهر إلا من حيث اعتبار حصول الإحالة عن طريق الوسائل اللغوية المحضة؛ كأسماء الإشارة، أو الضمائر، ويختلف الأمر إذا تعلق بالإحالات التي تقع تحت طائلة التأويل.

●الإحالة في اللسانيات:

تمثل الإحالة في البحث اللساني العنصر المشار إليه في الواقع، وهي تمثيل للمرجع المشار إليه في الخارج، أو هي عموما "العلاقة التي تقوم بين اللفظ والذات التي يحيل عليها في الخارج"[26] وتقع تلك الذات في تصور المخاطِب لها تمثيلا يتم بناء الخطاب على أساسه، لذلك لها علاقة وطيدة بقصدية الخطاب ذاته، ولا يتم بناء التركيب إلا على أساسها، ومن ثم تحقيق الدلالة أولا وآخرا؛ مما يعني حجية توصيل غرض المخاطب من الكلام، وبالتالي تحقق العملية التواصلية.

فإذا كانت العملية التواصلية تنبني على المخطط الذي وضعه رومان ياكبسون، أو المخطط المُعدّل في أبحاث من جاء بعده، والتي تعرف بعناصر التواصل، فلا شك أن هناك توافقا بين هذا المخطط ومفهوم الإحالة يكاد يصل إلى حد التطابق، فمن عناصر الإحالة نجد:

- المتكلم الذي يصدر عنه الخطاب باتجاه المستمع الذي يقصد بخطابه قصدا يتحقق به غرض التواصل بينهما عن طريق الإحالة.

- اللفظ الحامل للمعنى المحال إليه، ويمثل وحدة معجمية لا تخرج عن كونها أسماء إشارة، أو ضمائر مختلفة ظاهرة أو مقدرة، أو أسماء موصولة...

- المحال إليه ويمثل كلمات مفردة أو عبارات أو دلالات أو معارف.

- العلاقة بين اللفظ المحيل، والمحال إليه.

وإذا نظرنا إلى تراثنا اللغوي العربي نجد أن علماء الأصول قد تبنوا هذه المسألة بشيء من التفصيل أثناء بحثهم لمسائل اللفظ وعلاقته بالمعنى، فتحدثوا عن اللفظ العام والخاص، واللفظ المقيد والمطلق.

و قالوا في العام: "اللفظ الدال على استغراق جميع الأفراد التي يصدق عليها معناه دفعة واحدة دون حصر، سواء دل عليه بالوضع اللغوي أو بالقرينة"[27]، وحدّدوا لذلك صيغا يعرف بها العام أطلقوا عليها اسم صيغ العموم كأسماء الاستفهام، وأسماء الجنس، وأسماء الجمع معرفة أو منكرة، والأسوار الكلية مثل كل وجميع[28]، وبتحليل التعريف نتبين أن اللفظ العام حين يطلق على ذات ما في تركيب لغوي معين يتبين المخاطِب فحوى الخطاب الموجه إليه فيتصور معنى تلك الذات.

وأما الخاص عندهم فقد قصروه على اللفظ الموضوع للدلالة على معنى واحد على سبيل الانفراد، ولفظ الواحد يعني واحدا بالشخص مثل: علي، أحمد، إبراهيم...أو واحدا بالنوع، مثل: رجل، امرأة، منزل،...أو واحدا بالجنس، مثل: إنسان، حيوان[29]، والخاص يشمل سائر المشتقات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة الأمر، وصيغة النهي، وأسماء الأعداد، لأن اسم العدد وضع لوحدة اعتبارية، أي: للمجموع من حيث هو مجموع[30].

وتشمل الألفاظ المقيدة أسماء الأعلام والضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة والمنادى المقصود، وهذا الحديث عن الإطلاق والتقييد تحدثت عنه الباحثة مريم فرنسيس حين قسّمت الإحالة إلى إحالة مطلقة وإحالة مقيدة؛ حيث تتجسد الإحالة المطلقة بنص أو بوحدات نصية مبنية على الوصف، ولا يحد الموصوف بزمن معين، ويدل على الموصوف بتعابير اسمية معرفة أو ما ينوب عنها.

وأما الإحالة المقيدة فهي قسمان إحالة مقيدة إشارية، وإحالة مقيدة لا إشارية؛ فأما الأولى فتتحقق في نصوص أو وحدات كلامية توازي خطابا، وتقوم على علامات إشارية ترتبط بعلاقة تجاور مع «أنا» «الآن» «هنا» المتكلم، وهي تتناول زمن الحاضر والماضي والمستقبل؛ بينما

تمثل الإحالة المقيدة اللاإشارية سمة النصوص التي تحيل إلى ماض يبدو منقطعا عن حاضر المتكلم ومتجسدا في نصوص القص الذي يقوم على السرد والوصف [31].

ويدرج الأستاذ المتوكل الإحالة ضمن الالتباس الإحالي داخل الخطاب، وفق المخطط التالي:

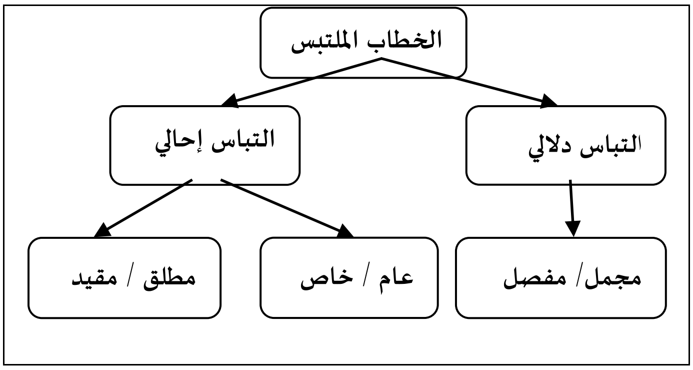

ومعنى الالتباس هنا يتجه نحو المخاطَب إلى حين اكتمال الصورة الدلالية لديه، أي: أثناء عملية التواصل التي تتم من الباث في اتجاه المتلقي، فحين ينطق المخاطِب بالقول لا يتضح فحوى الخطاب إلى غاية اكتمال التركيب النهائي، فتزول بذلك عملية الالتباس، إذ "كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري. وفضلا عن ذلك، يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية Actes Locutoires لتحقيق أغراض إنجازية Actes Illocutoires وغايات تأثيرية Actes Perlocutoires تخص ردود فعل المتلقي"[32].

أشرنا إلى أن الإحالة تمثل إحدى صوّر الاتساق الذي هو بطبيعة الحال إحدى عناصر الخطاب، ويختلف الاتساق تبعا لتعدد نوع الإحالة ووظيفتها داخل الخطاب، فوسائل الاتساق الإحالية تمثلها الضمائر على اختلاف دلالاتها، وأسماء الإشارة على تنوعها، وأدوات المقارنة.

فبالنسبة للضمائر تشكل نمطا خارج الخطاب، بينما هي تشكل ملمحا استشهاديا أثناء تأدية الكلام، وتظهر فيه بشكل جلي على نحو يُشخص العلاقة بين المخاطِب والمخاطَب وتؤدي أسماء الإشارة إلى الربط البعدي والقبلي إلى المحال عليه فهي تسهم بشكل مباشر في اتساق الخطاب، وقد تكون الإحالة الإشارية متجهة إلى جملة بأكملها أو إلى متتالية من الجمل؛ لا مفردا فحسب، بينما تقوم الإحالة المقارنة[*] كبقية الإحالات الأخرى بوظيفة اتساقية، "وتنقسم إلى عامة يتفرع عنها التطابق (ويتم باستعمال عناصر مثل: same...) والتشابه (وفيه تستعمل عناصر مثل: similar...) والاختلاف (باستعمال عناصر مثل: other, otherwise...) وإلى خاصة تتفرع إلى كمية (تتم بعناصر مثل: more...) وكيفية (أجمل من، جميل مثل...)"[33].

إن هذه العملية التواصلية لا تتحقق إلا عن طريقين رئيسين، ترتبط أولاهما بقوة الإقناع الذي يتم بدوره وفق مبدأ اختيار الوحدات اللغوية المناسبة للمقام من جهة، ومن جهة

أخرى وفق تنظيم تلك الوحدات داخل تركيب لغوي لا يخلّ بقواعد السلامة اللغوية، وترتبط الثانية بالسياقات المصاحبة لعملية الكلام، ونختصره في تحقق المقام(**) والمقال(***) معا.

- **مشكلة الإحالة والتأويل:**

في تحليلنا السابق لعملية التواصل نفترض تحقق القدرة التواصلية بين المتلقي والباث معا ضمن سياق معرفي متجانس بين المتخاطبين، ودون تشويش يقع على الرسالة اللغوية، أي: في الحدود العادية والطبيعية لعملية التواصل، ولكن حين يتعلّق الغرض برسالة تصورية معرفية غير عادية نتجاوز حدود اللغة الموضوعة سلفا لسياقات تركيبية معينة إلى لغة لصيقة بسياقات تركيبية جديدة على ذهن المتلقي للرسالة، وهنا تأتي عملية التأويل لتحليل الدلالة وفق مقتضى إحالة العناصر اللسانية الخطابية على الذوات المقصودة في التصور وليس في الواقع، أي: التجاوز إلى ما فوق اللغة.

تتدخل عوامل جديدة محال إليها لتفسير وفك شفرة الرسالة، تلك العوامل تمثل كفايات تتجاوز الكفاية اللسانية، وتلك هي الكفايات الثقافية، والإيديولوجية، والمعطيات المقامية والتحديدات النفسية، وقيود عالم الخطاب.

يمثل التأويل وسيلة التفكير في مقابل التفسير الذي هو وسيلة اللغة، وينطلق الأول من المجاز إلى الحقيقة، بينما ينطلق الثاني من الحقيقة إلى المجاز، ويقع حينئذ نوع من التربص لتحديد القصد من الخطاب بإسقاط الإحالة وفق مقتضى التصور لا وفق مقتضى التواضع اللغوي.

ففي مثالنا السابق (الشمس مقام عبودية من لا عبودية له)، تحيلنا كلمة الشمس إلى تبني دلالات عديدة تجعلنا نتأمل في معناها بين الوضع اللغوي الذي تعنيه الشمس، ونحن ندرك المعنى هنا الذي لا يتجاوز حدود الوضع المعجمي، ولكن في سياق الخطاب الذي وردت فيه كلمة الشمس سيجعلنا ذلك نستحضر مخزوننا الفكري والثقافي والإيديولوجي لتحديد القصد من هذه العبارة، فالشمس هنا تحيل إلى: النور، الحق، الوضوح، الصدق...إن حضور التأويل فريضة مقامية إذا صح لنا التعبير يفرضها منطق التركيب في اللغة.

وقد أشار رائد التفكيكية (جاك دريدا) كما نقل عنه الباحث مصطفى غلفان إلى مسألة خطيرة حين قرّر أن كل الأقوال اللغوية يمكن أن نفسرها تفسيرا يناقض ما ترمي إليه وذلك من خلال قطعها من سياقاتها، وتفسر على تفسير آخر غير، ويمكن أن تكرر، وأن أثر التلفظ في قول ما لا يمكن التنبؤ به [34].

إن الاستعمال اللغوي لمثل عبارتنا السابقة تعدّى المستوى المباشر في القول إلى المستوى الثاني غير المباشر الذي فرض إعمال العقل فيه والتخييل "إذ يتعلق بالمعنى المفهوم غير المباشر

من وراء اللفظ، ومنه الاستعارة التي تتميز عن الحقيقة وأشكال القول المجازية بالتصوير أو التخييل والإثارة والوضوح والتقريب"[35].

وهو نفس المعنى الذي أشار إليه عبد القاهر الجرجاني حين تحدث عن معنى المعنى، أي: المعنى المجازي؛ إذ يقول: "تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ الذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن نعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[36].

فمعنى لفظ الشمس في هذا السياق كان المقصود منه معنى أدبيا خاصا، وليس عالم الواقع الحقيقي للملفوظ، لأن اللّفظ بذاته أنشأ نوعا خاصا من الإحالة، متعلقة بالسياق، وموقف الاستعمال.

إن التحديد الماورائي للغة يكون حاضرا بصورة مباشرة في أثناء خطابنا، ولا يقتصر ذلك أحيانا على اللغة الخطابية غير عادية بل قد يكون حاضرا أيضا في لغتنا العادية، فالتأويل موجود بالقوة في اللغة، ويتحدد بالفعل في الاستعمال؛ فإذا قلنا على سبيل التوضيح، زيد رجل، أو بادرنا بعبارة تقول: غدا نسافر إلى المغرب، وكنا ثلاثة أشخاص مثلا، فإن الصفة في العبارة الأولى يمكن تأويلها على معنى جنس الرجولة، أو على معانيها المصاحبة لها، كالصدق والقوة والشجاعة مثلا وفي العبارة الثانية يمكن أن يسافر شخصان فقط دون الثالث، وبالتالي صيغة المضارع كما يحيل إليه ضمير الجمع في النون ليس شرطا في سفر الجميع.

● **الانعكاس الحجاجي:**

هل يصدق أن نعتبر تأويل جملة ما يصدق عليها نوع من الانعكاس الحجاجي؟؛ بمعنى: هل الكفايات الثقافية، والإيديولوجية، والمعطيات المقامية لدينا تسمح بتأويل جملة ما يتوجه بها إلينا مخاطبنا حتى نقول أن هذا هو الذي يقصده من كلامه؟ .

إن فكرة التأويل خطيرة جدا إذا لم تتفق تلك الكفايات المتوفرة لدينا مع كفايات الآخر الذي يتحدث إلينا أو نتحدث إليه، ومن هنا تتلاشى دلالات الاستخدام اللغوي الوضعي مع ما نريده حقا أو يريده غيرنا، فإذا قلنا مثلا:

القضية الأولى	**لا واحد من الجزائريين أسيوي**
القضية الثانية	**بعض من يتحدث الإنجليزية أسيوي**
النتيجة	....

فإن النتيجة التي يفترضها المنطق العقلي بناء على قواعد الاستدلال ومبادئ العقل تقتضي أن تتبع النتيجة الأخص كيفا وهو السلب لوجود جزئية سالبة تمثلها القضية الأولى وجزئية موجبة تمثلها القضية الثانية، ومن ثم الحجاج المنطقي يقول إن النتيجة ستكون:

بعض من يتحدث الإنجليزية ليسوا جزائريين

ولكن هذا الاستدلال كما قلنا مبني على قواعد العقل، فهل المحال عليه وهو هنا يمثل مقولة (الجزائريين) و(اسم الموصول) في النتيجة يصدق عليه حقيقة ما جاء في القضية الثانية وهي: بعض من يتحدث الإنجليزية أسيوي.

إذن ليس شرطا أن يكون من يتحدث الإنجليزية ليس جزائريا، ففي العموم يبدو أن القضية قابلة للانعكاس: من يتحدث الإنجليزية هو أسيوي لا تدل على نفس الشيء. الأسيويون من يتحدثون الإنجليزية.

نقول إذن جرد الآليات التي تميز بحق المنطق الطبيعي لنموذج الرسالة اللغوية أثناء عملية التأويل مهم جدا في توضيح مقاصد الخطاب، ومن ثم عدّت الإحالة إحدى أدوات الاتساق و"العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لابد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة "[37].

- **النتيجة:**

تمثل الإحالة حضورا قويا في الحديث بشكل مباشر يتعدى حدود الخطاب العادي (نموذج التواصل العادي) إلى الخطاب الأدبي (نموذج التأويل)، وإذ الأمر كذلك، وحيث أن الحجاج يحضر في اللغة العادية فضلا عن حضوره بالقوة في اللغة البيانية؛ فالإحالة لكونها تمثل مرجعا (المفهوم الواسع للمرجع) لا بالمفهوم الدلالي هي حجاج.

قراءة البنى التركيبية (الخطاب أو النص أو الجملة أو حتى المفردة) هي قراءة للمعنى تتجاوز حدود الجملة إلى خارج الجملة (صور المجاز وما يتعلق به)، وبالتالي قراءة البنى الدلالية (التواصل اللغوي) والبنى الجمالية (التواصل الأدبي) والبنى العميقة (التواصل التأويلي) تتعلق بإبراز وظائفها ضمن موقع هذه البنى من المخاطَب والمخاطِب وبالتالي حتما موقع الإحالة بينهما.

مراجع البحث وإحالاته:

1-Z. Harris ,Essais de linguistique générales, (Paris, Edition de Minuit, 1970) , p: 30,31.

2- العزاوي أبو بكر، اللغة والحجاج، ط1. (بيروت، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع 2006) ص18.

3- الجرجاني علي بن محمد، معجم التعريفات، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص18.

4- العزاوي أبو بكر، اللغة والحجاج، ط1، ص16، 17.

5- دي بوجراند روبرت، النص والخطاب والإجراء، تر/ تمام حسان، ط1. (القاهرة، عالم الكتب، 1998) ص332.

6-عفيفي أحمد، الإحالة في نحو النص(دراسة في الدلالة والوظيفة) ، بحث منشور في كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية (العربية بين نحو الجملة ونحو النص) ، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، فبراير 2005. ج2، ص227.

7- يوسف تغزاوي، الوظائف التداولية، ط1. (إربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2014) ، ص122.

8- ينظر: يوسف تغزاوي، الوظائف التداولية، ط1. (إربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2014) ص124.

9- خطابي محمد، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) ، ط2. (الدار البيضاء، الرباط، 2006) ص17.

10- بيتر أرنيست، علم اللغة البراغماتي، (الأسس – التطبيقات – المشكلات) ، تر/ سعيد حسن بحيري، ط1. (مصر، مكتبة زهراء الشرق، 2014) ، ص74.

11-المرجع نفسه، ص75.

12-Lyons. L, Semantics, Cambridge university press, London, New York, 1977, P/174.

13-Lyons. L, Linguistics, Cambridge university press, London, 1981, P/168.

14- محمد محمد علي يونس، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007، ص/103.

15- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص/20.

16-سورة آل عمران [36].

17- ينظر: محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط4، 1981، ص/35.

18-سورة آل عمران، الآية [35].

19- سعد الدين التفتازاني، شرح السعد المسمى مختصر المعاني، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح،

20- سورة آل عمران، الآية [36].

21- ينظر: محمدمحمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص/102.

22- ينظر: المرجع نفسه: ص/105. 104

23- ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 405/1.

24-جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص125.

25-مناع عادل، نحو النص اتجاه جديد في دراسة النصوص اللغوية، ط1. (القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011) ، ص65، 66.

26- المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد) ، ط1. (الرباط، مكتبة دار الأمان، 2006) ، ص197.

27- الدريني فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ط3. (بيروت، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2008) ، ص379.

28- ينظر: المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد) ، ص197.

29- ينظر: الدريني فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ص502.

30- الدريني فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ص503، 502.

31- مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته. (دمشق، وزارة الثقافة، 1998) ، ص36

32- صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط1. (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2005) ، ص40.

*- أدوات المقارنة كل الألفاظ التي تؤدي إلى المطابقة أو المشابهة او الاختلاف أو الإضافة إلى السابق كما وكيفا ومقارنة. (مناع عادل، نحو النص اتجاه جديد في دراسة النصوص اللغوية، ط1. (القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011) ، ص99).

33- ينظر: خطابي محمد، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) ، ط2. (الدار البيضاء، الرباط، 2006)، ص19.

**- مجموعة العناصر التي تتوافر في موقف تخاطبي معين، أهمها زمان التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطب ومجموعة المعارف التي تشكل مخزون كل منهما.

***-المقال هو الخطاب المنطوق أو المكتوب الذي ينتجه المتكلم في زمان ومكان معينين تجاه مخاطب معين بالنظر إلى وضع تخابري معين (ينظر: المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي، ص173، 172).

34- غلفان مصطفى، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات؟ مجلة اللسان العربي، ع46، سنة 1998، ص159.

35- عكاشة محمود، النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، ط1. (القاهرة، مكتبة الآداب، 2013) ، ص107.

36- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط3. (مصر، مطبعة المدني، 1992) ، ص263.

37- خطابي محمد، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) ، ط2. (الدار البيضاء، الرباط، 2006) ، ص17، 16.